ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تعمل الحكومة بجهد كبير نحو الإسراع فى تحقيق إنطلاقة إقتصادية تنعكس على مستوى معيشة المواطن؛ حيث قامت منذ بداية العام المالى الحالى بإعداد حزمة من السياسات المالية والإقتصادية تهدف إلى دفع النشاط الإقتصادى وتدعيم الحماية الإجتماعية وتحقيق الإستقرار المالى وخفض عجز الموازنة العامة. كما قامت وزارة المالية من جانبها بتطبيق برنامج مالى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال إصلاح منظومة ترشيد دعم الطاقة وتوسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة؛ بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة. وقد إرتكزت سياسيات ترشيد الإنفاق على إجراءات للتأكد من أن المصروفات تتجه للغرض الذى أنشئت من أجله مع إعادة توجيه الوفورات المحققة نحو البعد اجتماعى وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة لتحقيق التنمية البشرية المنشودة. وفى الوقت نفسه، تستمر الحكومة فى تكثيف جهودها ومواردها لتطوير ورفع كفاءة الخدمات العامة وتطوير وتحديث البنية الأساسية للإقتصاد المصرى بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملموس فى الحياة اليومية للمواطن المصرى.

وحول تطورات الأداء المالى، تشير أحدث المؤشرات إلى وجود تحسن ملحوظ فى نمو الحصيلة الضريبية منذ بداية العام المالى الحالى وإرتفعت الحصيلة الضريبية فى الفترة يوليو-ابريل من العام المالى الجارى بنحو ٢٢.٦% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق؛ ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بتحسن النشاط الإقتصادى وبالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. كما كان للجهود الكبيرة التى تبذلها المصالح الإيرادية فى رفع كفاءة التحصيل وتشديد الرقابة على المنافذ والموانئ المصرية أثر ملحوظ للمساهمة فى نمو حصيلة الإيرادات خلال العام المالى الحالى.

وقد كان للإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام المالى الجارى مردوداً إيجابياً على عدد من المؤشرات الإقتصادية. ومن أحدثها، تحقيق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نحو ٤.٣% خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤ مقابل ١.٤% فقط خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى تراجع معدل البطالة خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١٥ محققاً ١٢.٨% مقارنة بـ١٣.١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن جهة أخرى، قامت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية فى مايو الماضى بتحسين نظرتها المستقبلية للإقتصاد المصرى إلى نظرة إيجابية بدلاً من درجة مستقر. ويعتبر هذا الإجراء هو رابع إجراء إيجابى لتقييم الإقتصاد المصرى تقوم به مؤسسات التقييم العالمية خلال الشهور السبعة الأخيرة، حيث قامت من قبل مؤسسة موديز بتحسين النظرة المستقبلية للبلاد فى أكتوبر ٢٠١٤ من سلبى إلى مستقر ثم رفعت بعد ذلك درجة التقييم للإقتصاد فى شهر إبريل الماضى من درجة Caa١ إلى درجة B٣، تلاها قيام مؤسسة فيتش برفع درجة التقييم

الإئتمانى فى ديسمبر الماضى من -B إلى B. حيث يؤكد توالى القرارات الإيجابية لمؤسسات التقييم الدولية عن تأييدها لتوجهات السياسات الإقتصادية لمصر وتأكيدها أنها تسير فى الإتجاه السليم وتشير بوضوح إلى تعافى الإقتصاد المصرى، كما يعبر عن واقع فعلى تشهده الأسواق الدولية من تزايد ثقتها فى الإقتصاد المصرى وفى أسلوب إدارته. فضلاً عن الأثر الإيجابى لتلك القرارت فى خفض تكلفة التمويل وجذب المزيد من الإستثمارات. وفيما يلى عرض لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية:-

- **أظهرت المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٥.٦% مقارنة بنحو ١.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.** وقد جاء هذا التحسن على جانب العرض (على مستوى القطاعات) نتيجة لاستمرار النمو فى قطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو فى قطاع السياحة بعد فترة تراجع امتدت منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويأتى ذلك التحسن على الرغم من استمرار الانخفاض فى قطاع استخراجات الغاز. أما على جانب الطلب (على مستوى الإنفاق)، فقد فاق أثر الإسهام الإيجابى للاستثمارات الانخفاض فى صافى الصادرات مما ساعد على الوصول للنمو المحقق المشار إليه سابقاً .

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٩.٩% نسبة إلى الناتج المحلى (٢٣٠.٩ مليار جنيه)، مقابل عجز قدره ٨.٢% (١٦٣.٣ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. إلا أنه عند إستبعاد المنح الإستثنائية التى وردت فى العام الماضى يكون عجز الموازنة قد تحسن بنحو ٠.٤% مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد شهدت موازنة العام المالى الجارى تنفيذ عدد من البرامج الإجتماعية وتشمل تطبيق منظومة الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، وتطبيق المنظومة الجديدة لدعم الخبز والسلع التموينية مع زيادة عدد المستفيدين ليبلغ نحو ٦٦.٧ مليون مواطن ودعم السلع التموينية؛ بالإضافة إلى زيادة الإنفاق والدعم الموجه للكهرباء لتنفيذ الخطة الإسعافية لمواجهة زيادة الطلب فى فترة الصيف وزيادة معاش الضمان الإجتماعى مع تطوير كفاءة البرنامج وتنفيذ برامج جديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين ومظلة الحماية الإجتماعية مثل برامج تكافل وكرامة وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق وزيادة الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة المصروفات بنسبة تفوق زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢١٧٦.٧ مليار جنيه في **مارس ٢٠١٥** (أي ما يقدر بـ٩٣.٨% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٨٠٦.٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠.٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

- إرتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٠.٥٣ مليار دولار فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥.٢٩مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٧% خلال شهر مارس ٢٠١٥،مسجلاً ١٦٨٢.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥.٥% في فبراير ٢٠١٥، ومقارنة بـ١٦.٣% خلال شهر

مارس ٢٠١٤، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لكل من الودائع الجارية بالعملة الأجنبية والغير جارية بالعملة المحلية والأجنبية خلال شهر الدراسة.

- على نحو آخر، فقد إرتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل متباطئ خلال شهر ابريل ٢٠١٥ مسجلاً نحو ١١% مقارنة بـ١١.٥% خلال الشهر السابق، وإرتفاعاً من ٨.٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٤؛ وتأتى هذه التطورات في ضوء تراجع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** ليسجل ٧.٦% مقابل ١٣.٤% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض أسعار إسطوانات البوتاجاز)، بالإضافة إلى إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها **"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"، و"النقل والمواصلات" و"الثقافة والترفيه"**، مما عادل أثر إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** لتسجل ٩.٨% خلال شهر الدراسة مقابل ٩.٢% خلال الشهر السابق.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٣ ابريل ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ١٩ مايو ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ٧٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥عجزاً كلياً بلغ نحو ١.٠ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢.٠ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل عجز قدره ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٣.٢ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج – التى بلغت نحو ٢.٤ مليار دولار (١.٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، مقابل ١٠.٧ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و١ مليار دولار منح نقدية و٣.٧ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون **ميزان المدفوعات قد تحسن** خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦١% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الجارى، مقابل ٨.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣.٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠.٥ مليار دولار و٢.٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر

٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٥.

من الجدير بالذكر أن مؤشر قياس مخاطر إعادة الإئتمان Credit Default Swap (CDS) لمدة خمس سنوات، قد انخفض من نحو ٨٩٠ نقطة أساس فى بداية يوليو ٢٠١٣ إلى نحو ٣٣٢.٢٧ نقطة في مايو ٢٠١٥، وهو ما يعكس ثقة الأسواق الدولية وانخفاض مؤشرات المخاطر على الائتمان فى الاقتصاد المصرى.

بالإضافة إلى ذلك فقد حقق مؤشر مديرى المشتريات (PMI) أعلى معدل له خلال الثلاثة أشهر الماضية مسجلاً ٥٠ خلال ابريل ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٩.٦ خلال مارس ٢٠١٥، مما يشير إلى تحسن فى نشاط شركات القطاع الخاص الغير البترولية. وتعكس احصاءات ابريل ٢٠١٥ ارتفاع مؤشر الإنتاج (Output) بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع.

معدل نمو الناتج المحلى:

ستة قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥

Ø أظهرت أحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى استمرار واستدامة معدلات النمو الاقتصادى حيث حقق معدل نمو الناتج المحلى خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤.٣% ارتفاعاً من ١.٤% والمحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٤.٨ نقطة مئوية فى النمو خلال فترة الدراسة مقارنة بنحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما تحولت الإستثمارات لتسجل إسهاماً إيجابياً فى معدل النمو المحقق بنحو ٠.٩ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى قدره ٠.٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى لصافى الصادرات بنحو ١.٤ نقطة مئوية مقارنة بإسهام إيجابى قدره ١.٥ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو سنوى قدره ٥.٦% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بـ١.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **على جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٩% مقارنة بـ٢.٥% وهو معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧.٧% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ يقدر بحوالى ٥ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ معدل نمو سنوى يعادل ٩.٢% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٦.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١.٢ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٩.٨% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٠.٢% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٤.٢% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧.٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو ١.١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). كما ارتفعت **الواردات** بنسبة ٧.٤% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ١.٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى يقدر بنحو ١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ١٨.٤% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠.٣ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ١٥.٨% ليصل إلى ١٦٥.٤ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٢.٨ نقطة خلال شهر ديسمبر٢٠١٣.

كما سجل **قطاع السياحة**تحولاً ملحوظاً بتحقيق معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٢.٧% (سهماً بذلك في معدل نمو الناتج بنحو ١.٢ نقطة مئوية وهى ثانى أكبر مساهمة بعد الصناعات التحويلية غير البترولية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس التحول في أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٢٦.٢ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٧٦.٩ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٢٧.٩%.

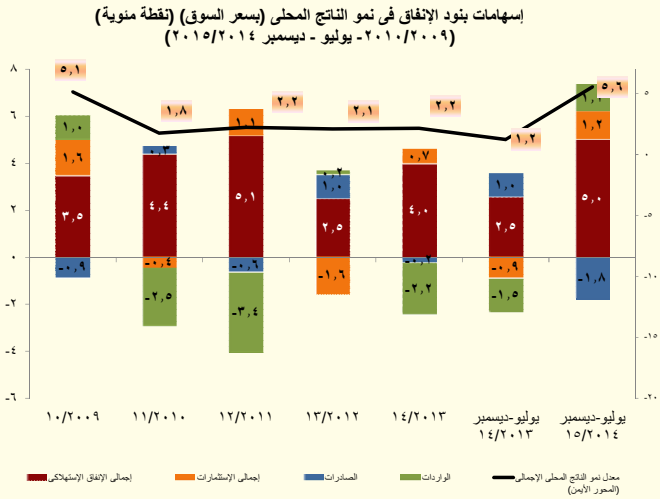

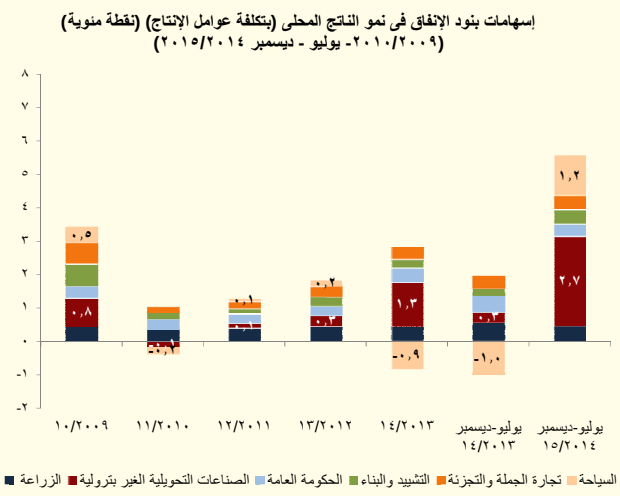

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٩.٥% (سهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣.٨% (سهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣.٤% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج عند ٠.٤ نقطة مئوية)، بينما حقق **قطاع الزراعة** معدل نمو يقدر بنحو ٢.٩% (حيث أسهم في نمو الناتج عند ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٢.٥%،وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.

تطورات الأداء المالى:

Ø **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى أن عجز الموازنة العامة للدولة بلغ نحو ٩.٩% نسبة إلى الناتج المحلى (٢٣٠.٩ مليار جنيه) مقابل ٨.٢% من الناتج المحلى خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٤/٢٠١٣. ويمكن تفسير هذه التطورات كمحصلة لعدة عوامل منها زيادة المصروفات الحتمية (مثل الأجور، والمزايا الإجتماعية والدعم) لتحقيق المزيد من العدالة الإجتماعية، مما فاق أثر الزيادة المحققة فى حصيلة الإيرادات. إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار ورود منح استثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (ومنها منح من دولتى الإمارات والسعودية بمبلغ ٣ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠.٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩.٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣). **وفى حالة استبعاد هذه المنح الاستثنائية يكون عجز الموازنة قد تحسن أيضاً بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

فى حين إرتفعت الحصيلة الضريبية بنحو ٤٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٢.٦%) لتسجل ٢٣٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٩٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق؛ تزامناً مع موسم التحصيل الضريبى مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى. وبالأخص زيادة الضرائب على الدخل بنحو ١٤.٧% لتحقق ١٠٣.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٩٠.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (خاصة مع ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة)، وزيادة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٥% لتحقق ٩٧.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٧٢.١ مليار جنيه، وإرتفاع الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٣١.٦% لتحقق ١٧.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٣.٦ مليار جنيه (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل). وقد فاقت هذه الزيادة الإنخفاض الذى شهدته الإيرادات غير الضريبية خاصة المنح مما إنعكس على زيادة جملة الإيرادات بنحو ٢% خلال فترة الدراسة.

وقد شهدت موازنة العام المالى الجارى تنفيذ عدد من البرامج الإجتماعية وتشمل تطبيق منظومة الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، وتطبيق المنظومة الجديدة لدعم الخبز والسلع التموينية مع زيادة عدد المستفيدين ليبلغ نحو ٦٦.٧ مليون مواطن ودعم السلع التموينية؛ بالإضافة إلى زيادة الإنفاق والدعم الموجه للكهرباء لتنفيذ الخطة الإسعافية لمواجهة زيادة الطلب فى فترة الصيف وزيادة معاش الضمان الإجتماعى مع تطوير كفاءة البرنامج وتنفيذ برامج جديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين ومظلة الحماية الإجتماعية مثل برامج تكافل وكرامة وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق وزيادة الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة المصروفات بنسبة تفوق زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة.

العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٤/١٣
٢٣٠.٩ مليار جنيه (٩.٩% من الناتج المحلى)	١٦٣.٣ مليار جنيه (٨.٢% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٣٢١ مليار جنيه (١٣.٨% من الناتج المحلى)	٣١٤.٨ مليار جنيه (١٥.٨% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٥٤١.٧ مليار جنيه (٢٣.٣% من الناتج المحلى)	٤٧١.٨ مليار جنيه (٢٣.٦% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥/٢٠١٤

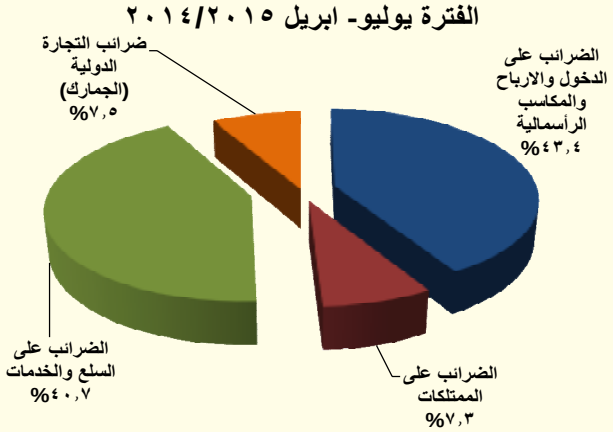

على جانب الإيرادات،

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٦.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢%) خلال الفترة يوليو-ابريل لتسجل ٣٢١ مليار جنيه مقابل ٣١٤.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢٢.٦% لتسجل ٢٣٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما فاق اثر إنخفاض

الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣١.٥% لتسجل نحو ٨٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٤/٢٠١٥ نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق.

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة تزامناً مع موسم التحصيل الضريبى ومدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى. حيث ساهمت عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى فى ذلك التحسن، وهو ما إنعكس على زيادة أرباح الجهات السيادية خاصة إرتفاع الضرائب المحصلة من باقى الشركات، بالإضافة إلى زيادة حصيلة الضرائب المحصلة من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك بسداد المتأخرات عن السنوات السابقة وورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. كما إرتفعت المتحصلات من الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لتحسن أداء قطاع السياحة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٤/٢٠١٥، كما ساهمت جهود مصلحة الضرائب العقارية فى رفع كفاءة التحصيل إلى زيادة المحصل من الضرائب على الممتلكات.

وفيما يلى شرح لأهم التطورات:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٧%) لتحقق ١٠٣.٧ مليار جنيه (٤.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٤٣.٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال بخلاف الجهات السيادية (البترول، قناة السويس، البنك المركزى) (بنحو ٩.٦ مليار جنيه) بنسبة ٤٥.٤% لتحقق ٣٠.٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٠.٩ مليار جنيه) بنسبة ٢٧.٦% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ٢ مليار جنيه) بنسبة ٣١.٣% لتحقق ٨.٤ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢.٣ مليار جنيه) بنسبة ١٤.٦% لتحقق ١٨.٢ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٥.٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٥.١%) لتحقق ٩٧.٥ مليار جنيه (٤.٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٠.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٦.٩% لتحقق ٤٣.٤ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٦٠.٢% لتحقق ٣١.٥ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢١٣.٩% لتحقق ٩.٤ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٢.١% لتسجل ٢١ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٣٠% لتحقق ٩.٥ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٩.٥% لتحقق نحو ٦ مليار جنيه فى ضوء إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على استهلاك الغاز والكهرباء والبوتاجاز، والدمغة على التأمين، والدمغة المتنوعة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٤.٣ مليار جنيه (بنسبة ٣١.٦%) لتحقق ١٧.٩ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٧.٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٣٢% لتحقق ١٧.٢ مليار جنيه. مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٩.٥%) لتحقق ١٧.٣ مليار جنيه (٠.٧% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧.٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٥.٦% لتحقق ١٣.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ٢٦.٦% لتحقق ٢.٣ مليار جنيه.

على نحو أخر، فقد إنخفضت الحصيلة من **ضرائب أخرى** (والتى تمثل ١.١% من إجمالى الإيرادات الضريبية) بنحو ٠.٥ مليار جنيه فقط (بنسبة ١٤.٣%) لتحقق ٢.٧ مليار جنيه (٠.١% من الناتج المحلى).

يرجع الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى تراجع المنح

§ **على جانب الإيرادات غير الضريبية**

يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إنخفاض المنح** بشكل ملحوظ لتسجل ٧.٩ مليار جنيه خلال يوليو- ابريل ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل نحو ٥١.٤ مليار جنيه إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية؛ ومنها منح من دولتى الإمارات والسعودية بمبلغ ٣ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠.٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩.٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- إنخفاض الموارد من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٢.٣ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض ١٦.٩%) لتسجل نحو ١١.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية وبالأخص الإيرادات غير الضريبية المحولة من الهيئات السيادية كما يلى:

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ٤.١ مليار جنيه لتسجل ١٣.٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)،

§ إرتفاع الأرباح المحولة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٨ مليار جنيه لتسجل نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ إرتفاع إتاوة البترول بنسبة ٧٠.٤% لتسجل نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما إرتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٥٤.٧% لتسجل نحو ١٠.٨ مليار جنيه أى ما يعادل ٠.٥% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

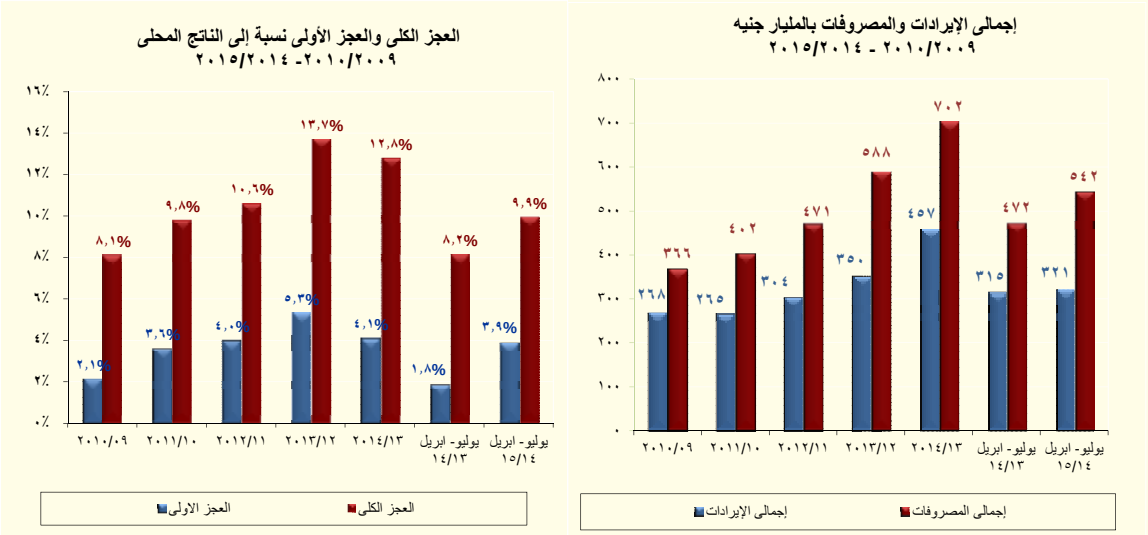

المصدر: وزارة المالية

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية والدعم

أما على جانب المصروفات،

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً ولتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية .

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٥٤١.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣.٣% من الناتج المحلى) **وذلك في ضوء التطورات التالية:**

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ١٣.٥% لتبلغ نحو ١٥٧.٨ مليار جنيه (٦.٨% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٣.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٨%) ليحقق ٢١.٢ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ١٤.٢ مليار جنيه (بنسبة ١١.٢%) لتصل إلى ١٤٠.٧ مليار جنيه (٦.١% من الناتج المحلى).
- إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٧ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٣%) لتحقق ١٤٥ مليار جنيه (٦.٢% من الناتج المحلى) مقارنة بـ١٢٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

  - إرتفاع الانفاق على الدعم ليحقق ١٠٢.٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩١.٦ مليار جنيه وذلك في ضوء ما يلى:

- إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٥.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٢%) ليحقق ٢٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ١١.٤ مليار جنيه (أى بحوالى الضعف) ليحقق ٢٢.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٥.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٦%) ليحقق ٣٦.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

- زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٣.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٧%) ليصل إلى نحو ٣٠.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١.٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٥%) ليصل إلى نحو ٥.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٩ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٢٩.٧%) ليسجل ٣٩.٣ مليار جنيه.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

تطورات الدين العام:

Ø بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٩٩٨.٢ مليار جنيه (٨٦.١% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقابل ١٦٠٤.٢ مليار جنيه (٨٠.٣% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٤.

بالرغم من ارتفاع اجمالى الدين،إلا ان نسبته إلى الناتج المحلي شهدت تحسن طفيف

ومن الجدير بالذكر أن إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢١٧٦.٧ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٥ (نحو ٩٣.٨% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٨٠٦.٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠.٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٣٩.٩ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٥.٣ مليار دولار في شهر مارس ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة

من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٣.١% في نهاية مارس ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

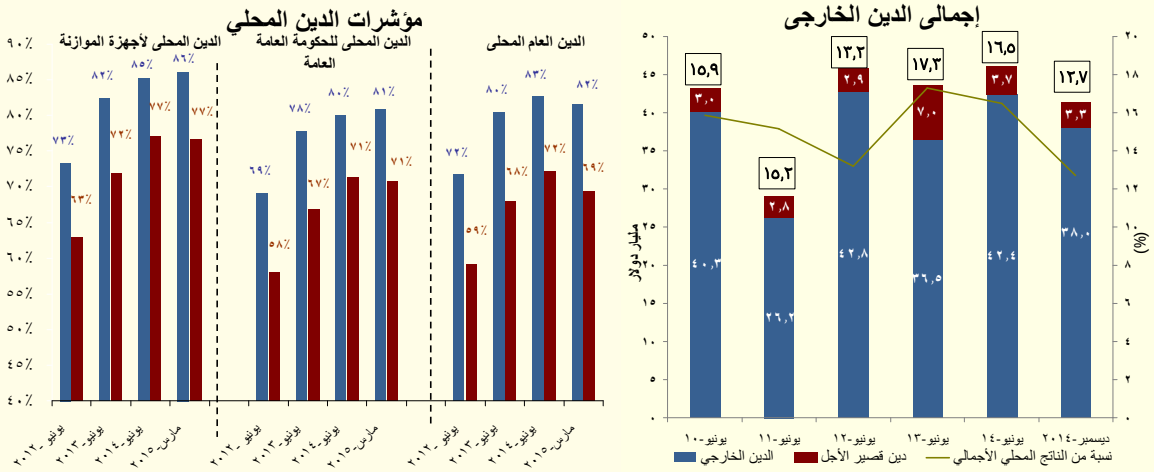

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٩.٢ % ليصل الى ٢٣.٥ مليار دولار (٦٠.٧% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٩ مليار دولار (٥٨.٩% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية مارس ٢٠١٤.

التطورات النقدية:

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٧% فى نهاية شهر مارس ٢٠١٥ مسجلاً ١٦٨٢.٦ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ١٥.٥% في فبراير ٢٠١٥، ومقارنة بـ١٦.٣% خلال شهر مارس ٢٠١٤. **فعلى جانب الالتزامات**، يمكن تفسير هذا الإرتفاع الكبير المحقق فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٦.٥% (محققاً ١٢٢٣.٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل ١٤.٢% خلال شهر فبراير ٢٠١٥، حيث ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة الاجنبية ليسجل ١٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٤.١% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الغير جارية بالعملة المحلية والاجنبية ليسجل ١٧.٣%، ١٤.٦% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٥.٨%، ٩.٦% على التوالى خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى **أشباه النقود** فاق الإرتفاع المتباطىء الذى شهده معدل النمو السنوى لكمية **النقود** ليسجل نحو ١٨.١% (محققاً ٤٥٩.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩.٢% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء تحقيق ودائع الطلب بالعملة المحلية لمعدل نمو قدره ٣٦.١% (محققاً ١٨٠.٧ مليون جنيه) خلال شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٩.٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٥.

ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر مارس ٢٠١٥ ليسجل ١٧ %

Ø **أما على جانب الأصول**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ٢٣% (محققاً ١٦١٦.٩ مليار جنيه) في نهاية شهر مارس ٢٠١٥، مقابل ٢١.٤% خلال شهر

فبراير ٢٠١٥. وعلى نحو آخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض خلال شهر مارس ٢٠١٥ بنحو ٤٧.٢% (لتسجل ٦٥.٦مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أقل قدره ٤٤.٥% خلال شهر فبراير ٢٠١٥.

بينما ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢٦.٢% (محققاً ١٢١١.٣ مليار جنيه) خلال شهر مارس ٢٠١٥ مقارنة بـ٢٤.٢% خلال شهر فبراير ٢٠١٥. كما ارتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل معدل نمو قدره ١٦.٢% (٤.٦% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٥٩٣.٥ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ١٤.٢% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل نحو ١٥.١% مقابل ١٢.٦% فى فبراير ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام**مسجلاً نمو قدره ٣٨.٨% (محققاً ٦٣.٨ مليار جنيه) خلال شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٥.٥% خلال شهر فبراير ٢٠١٥.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر مارس ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى بشكل طفيف (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢٠.٤% فى نهاية فبراير ٢٠١٥ مسجلاً ١٦١٥.٧ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠.٣% خلال يناير ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٥% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ١٨% فى نهاية فبراير ٢٠١٥ مسجلاً ٦٥٦ مليار جنيه، مقارنة بارتفاع قدره ١٧% خلال يناير ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد استقرت نسبة الإقراض إلى الودائع للشهر الثانى على التوالى لتسجل ٤٠.٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥.

ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر ابريل ٢٠١٥ ليسجل ٢٠.٥٣ مليار دولار

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٠.٥٣ مليار دولار فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥.٢٩مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

إرتفع معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو ابريل ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

- أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إرتفع بشكل متباطئ معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر ابريل ٢٠١٥ مسجلاً نحو ١١% مقارنة بـ١١.٥%خلال الشهر السابق، وإرتفاعاً من ٨.٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٤. **وبذلك إرتفع متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ١٠.٧%** مقارنة بـ١٠.٥% المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى هذه التطورات في ضوء تراجع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** ليسجل ٧.٦% مقابل ١٣.٤% خلال الشهر السابق (نتيجة لإنخفاض أسعار إسطوانات البوتاجاز وأسعار الكهرباء والغاز ومواد الوقود بـ٣٧.٣% مقابل ٧١%، والإنخفاض الطفيف لأسعار المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن بـ٧% مقابل ٧.٨% خلال الشهر السابق)، بالإضافة إلى إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها **"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"** لتحقق ٣.٤% خلال شهر الدراسة مقابل ٤.٥% خلال الشهر

السابق ، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ٢١.٥% خلال شهر الدراسة مقابل ٢٢% خلال الشهر السابق و**"الثقافة والترفيه"** لتحقق ١٤.٨% خلال شهر الدراسة مقابل ١٥.٢% خلال الشهر السابق.

وقد عادل أثر تباطؤ معدلات التضخم السابق ذكرها الإرتفاع الذى شهده معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) ليحقق ٩.٨% خلال شهر الدراسة مقابل ٩.٢% خلال الشهر السابق. ويأتى ذلك فى ضوء إرتفاع المستوى العام لأسعار بعض البنود الفرعية وعلى رأسها "الخضروات" (لتحقق ٢١.٣% مقابل ١٩.٨%)، و"الفاكهة" (لتحقق ١٢.٧% مقابل ٧.٧%)، و"الألبان والجبن والبيض" (لتحقق ٨.١% مقابل ٧.٢%)، و"الزيوت والدهون" (لتحقق ٣.٤% مقابل ٢.٥%)، و"السكر والأغذية السكرية" (لتحقق ٤.٢% مقابل ٣.٨%).

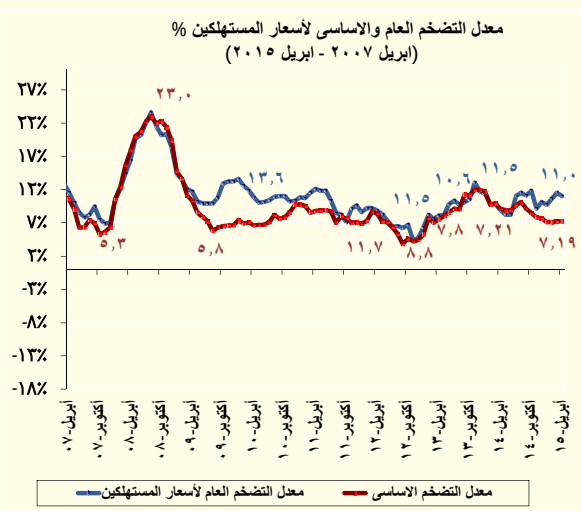

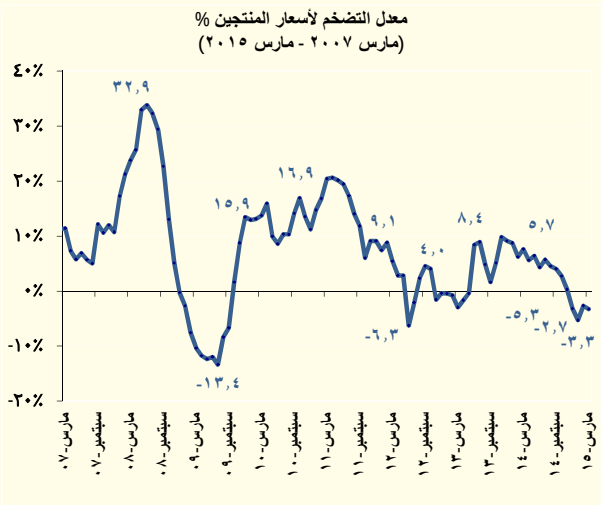

على نحو آخر، فقد تراجع معدل **التضخم على أساس شهرى** مسجلاً نحو ٠.١% خلال شهر الدراسة، مقابل نحو ١.٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٠.٦% المحقق خلال شهر ابريل ٢٠١٤.

وقد إنخفض **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[1] بشكل طفيف ليسجل ٧.١٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٥، مقارنة بـ٧.٢١% خلال الشهر السابق، وإنخفاضاً من ٩.١% المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إنخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل ٠.٢% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٠.٨% خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك فى الأساس إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠.١١ نقطة مئوية، مما فاق أثر إرتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات المدفوعة والخدمات الأخرى والتى ساهمت بنسبة ٠.٣٤ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٣ ابريل ٢٠١٥ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٨.٧٥% و٩.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩.٢٥% و٩.٢٥%. وقد

[1] يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ١٩ مايو ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ٧٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- فيما يخص **مؤشرات البورصة المصرية** انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٠.٨% ليسجل ٤٩٥.٨ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٥، مقارنة برصيد أعلى قدره ٤٩٩.٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق. في حين إرتفع مؤشر EGX-٣٠ خلال شهر مايو ٢٠١٥ بنحو١١٠.٣ نقطة ليحقق ٨٧٨٢.٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ابريل ٢٠١٥ والذى بلغ ٨٦٧٢.٣ نقطة. بينما انخفض مؤشر EGX-٧٠ خلال شهر مايو ٢٠١٥ بـ١.٢% ليحقق ٤٦٩.٧ نقطة مقارنة بـ٤٧٥.٤ نقطة فى نهاية ابريل ٢٠١٥.

قطاع المعاملات الخارجية:

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ عجزاً كلياً بلغ نحو ١.٠ مليار دولار(-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢.٠ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج – التى بلغت نحو ٢.٤ مليار دولار (١.٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل ١٠.٧ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و١ مليار دولار منح نقدية و٣.٧ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون ميزان المدفوعات قد تحسن خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦١% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الجارى، مقابل ٨.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣.٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠.٥ مليار دولار و٢.٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز أقل قدره ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

  - ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٢٠.٢ مليار دولار (-٦.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو– ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ١٥.١ مليار دولار (-٥.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك

نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٤.٧% لتحقق ٣٢.٤ مليار دولار، مقابل ٢٨.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائض قدره ٣.٩ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز قيمته ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية بأكثر من الضعف لتسجل ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١.٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١.١ مليار دولار مقارنة بـ٠.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢.٦ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، (منها ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ٦.٢ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة (منها ١ مليار دولار منحة نقدية من الإمارات العربية المتحدة و٣.٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أعلى بنحو ٣.٢ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٢.٧ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٢.١ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول لتسجل نحو ١.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١.٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ارتفاعاً ليحقق ١.٤ مليار دولار مقابل ١.١ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١.٢ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢.٥ مليار دولار استحقت لقطر خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

- تراجع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بتدفقات للخارج تقدر بنحو ١.٩ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق. وذلك في ضوء قيام البنك المركزى برد وديعة قطرية.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى السابق.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مارس ٢٠١٥ ليصل إلى ٧٥٤.٧ الف سائح، مقابل ٦٤٠.٢ الف سائح خلال الشهر السابق. كما إرتفعت عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ٦.٧ مليون ليلة مقارنة بـ٥.٦ مليون ليلة خلال شهر فبراير ٢٠١٥.